سياسات الإستجابة المطلوبة لمشكلة النزوح في العراق [رؤية مستقبلية]*

تبارك كمال عبد الصاحب*** أ.د. وفاء جعفر المهداوي**

dr. wafaaal-mahdawi@uomustiriyah.edu.iq

المستخلص

تعد أزمة النزوح من بين أكثر الأزمات أثرا وتأثيراً في مسارات التنمية واستدامتها وعلى الرغم من تعدد وتباين أسبابها ما بين أعمال العنف والإرهاب والذي سيطر على معظم دول العالم، وأسباب بيئية وأخرى اجتماعية واقتصادية، إلا أنها تصب في نتيجة واحدة ألا وهي تفكك النسيج الاجتماعي في ظل غياب السلم المجتمعي، وانتشار ظاهره الفقر ودخول العديد من النازحين في دائرة الفقر، مما يتطلب جهودا كبيراً من قبل الحكومة الوطنية والشركاء الدوليين للحد من انتشار هذه الظاهرة ووضع قوانين دولية تضمن حقوق النازحين وتؤسس لحمايتهم وفق قانون حقوق الإنسان، لدعم أهداف وغايات التنمية المستدامة 2015-2030، ومن هذا المنطلق افترضت الدراسة وجود وثيقة الإطار العام لخطة إعادة الإعمار وتنمية المناطق المتضررة من العمليات الإرهابية.

Policies To Response To The Problem Of Displacement In Iraq (Vision For The Future).

Prof. Dr.Wafaa Jaafar al-Mahdawi Tabarak Kamal Abd-el Sahib

Abstract

The crisis of displacement is one of the most influential and influential in the development pathways and its sustainability. Despite the multiplicity and diversity of its causes between the acts of violence and terrorism that dominated most of the world and environmental and socio-economic causes, they have one result: The absence of community peace, the spread of poverty and the entry of many displaced people into the poverty cycle, which requires great efforts by the national government and international partners to curb the spread of this phenomenon and the development of international laws guarantee the rights of displaced persons and establish their protection in accordance with human rights law, Sustainable Development 2015-2030. In this context, the study assumed the existence of the framework document for the reconstruction plan and the development of areas affected by terrorist operations.

* بحث مستل من رسالة ماجستير

*** طالبة ماجستير /كلية الادارة والاقتصاد/ الجامعة المستنصرية

** عضو هيئة تدريس / الجامعة المستنصرية/ كلية الادارة والاقتصاد/ قسم الاقتصاد

المقدمة

شهد العراق خلال السنوات الأخيرة ظاهرة نزوح سببت في تدهور الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للمجتمع العراقي، وولدت العديد من التوترات والاضطرابات التي انعكست سلباً على تآلف المجتمع وتماسكه وإجماعه وتوازنه، وعلى الاقتصاد الوطني وكفاءة تخصيص موارده، لذا تعد أزمة النزوح أزمة بنيوية ومن أشد وأقوى الأزمات تأثيراً وأثراً والتي تفاقمت تداعياتها بعد 10 حزيران عام 2014، التي سببت نزوح الآلاف من العوائل في المحافظات المسيطرة عليها من قبل العصابات الإرهابية، فانعكس أثره على الاقتصاد العراقي وديمغرافية البلد والأوضاع الاجتماعية والبيئية لجميع المحافظات العراقية، فضلاً عن ما تمثله ظاهرة النزوح الداخلي من تهديد كبير على صعيد الفرد والمجتمع، وعلى هذا الأساس من الضروري وضع نهج واستراتيجيات لإدارة الأزمة من قبل الحكومة ومؤسساتها والشركاء الدوليين بتفعيل برامج الإغاثة والاستجابة الإنسانية السريعة والعاجلة لتوفير كل ما يتطلبه النازح من حاجات ضرورية كحقوق الحياة الأساسية وهي (الماء، الغذاء، المأوى) وما تسمى بحلول الأمد القصير، ثم إعادة استقرار المناطق المحررة من العناصر الإرهابية بعودة النازحين إليها وتسمى حلول الأمد المتوسط، وعمليات إعادة الإعمار والتنمية فيما بعد الأزمة وهي حلول الأمد الطويل.

مشكلة البحث:

أدى العنف والإرهاب إلى تفاقم أزمة النزوح في العراق وتحولها إلى أزمة بنيوية امتدت بتداعياتها لتشمل البشر والحجر، ناهيك غياب التنسيق والتكامل لسياسات الاستجابة الإنسانية في التصدي لهذه الأزمة.

فرضية البحث:

إن وجود وثيقة الإطار العام لخطة إعادة الإعمار وتنمية المناطق المتضررة من شأنه أن يؤثر إيجابا في جودة ونوعية السياسات والبرامج الوطنية والدولية المصممة لاستقرار النازحين وعودتهم وإعادة إعمار وتنمية مناطقهم مما يخفف من حدة تداعيات الأزمة.

أهداف البحث:-

تحديد الإطار العام للحلول المستدامة المطلوبة لضمان نجاح حالات العودة أو الاندماج أو التوطين.

منهجية البحث:-

إن منهجية الدراسة تبنت الأسلوب التحليلي ذا الطابع الاستقرائي في إثبات الفرضية والوصول إلى أهداف الدراسة .

محاور البحث:-

يتضمن البحث المحاور الآتية:-

أولاً:- مفهوم النزوح... إشكالية التداخل والإحلال مع المصطلحات الأخرى.

ثانيا:-الحلول الوطنية للنازحين في العراق... من العاجلة إلى الاستدامة.

ثالثا:-الاستنتاجات و التوصيات.

أولا: مفهوم النزوح... إشكالية التداخل والإحلال مع المصطلحات الأخـــــرى:-

عرفت موسوعة ويكبيديا الحرة النزوح بأنه "ترك الشخص لمنطقته من أجل الاستقرار في مكان آخر ونتيجة لأسباب متباينة ومختلفة تكون سياسية، اقتصادية، اجتماعية أو شخصية، طبيعية، وأن حركة الإنسان داخل حدود بلدة تسمى "نزوحاً"[1].

وهناك من يرى بأن النزوح هو (ترك مكان السكن او الإقامة المعتاد بالإكراه أو الاضطرار أو الإجبار ألقسري بسبب ظروف قاهرة خارجة عن سيطرته، سواء كانت عسكرية أو سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية أو تطويرية، ضمن الحدود الوطنية الإدارية للبلد)[2]

والجدول الآتي يبين الاختلاف بين مفهوم النزوح والمصطلحات الأخرى القريبة من المفهوم وهي الهجرة واللجوء لعدد من الحالات .

جدول (1)

أوجه الاختلاف بين مفهوم النزوح والهجرة واللجوء.

الحالة	النزوح	الهجرة	اللجوء
المفهوم	هو ترك مكان السكن أو الإقامة المعتاد بالإكراه أو الاضطرار أو الإجبار ألقسري بسبب ظروف قاهرة خارجه عن سيطرته، سواء عسكرية أو سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية ضمن الحدود الوطنية والإدارية للبلد.	هو نوع من الانتقال الجغرافي أو المكاني الذي يضمن تغيير دائم لمحل الإقامة الاعتيادي بين وحدة جغرافية وأخرى	هو حالة تؤثر في هروب الشخص من بلده الذي يقيم فيه إلى بلد آخر خارج حدود بلده خوفا على حياته أو خوفا من السجن أو التعذيب بسبب مواقفه أو آرائه السياسية أو مهنته أو دينه أو طائفته.
المكان	ترك الشخص محل إقامته والانتقال إلى مكان آخر داخل حدود بلده	ترك الشخص مكان استقراره والانتقال لمكان آخراً ما داخل حدود بلده فتعتبر هجره داخلية أو الانتقال إلى مكان خارج حدود بلدة فتكون هجرة خارجية	هروب الشخص من مكانه المعتاد عليه والانتقال إلى مكان آخر خارج حدود بلده
الوقت	الوقت غير متاح للنازح في اتخاذ قراره في البقاء أو الانتقال إلى محافظه أو منطقه أخرى لأنه يحدث ضمن ظروف استثنائية	يكون الوقت متاح للمهاجر في الانتقال أو البقاء	يكون الوقت بالنسبة للاجئ أحيانا متاحاً وتارة أخرى يكون غير متاح
الدافع	يحدث نتيجة أسباب سياسية أو عسكرية أو اقتصادية أو اجتماعية	يحدث نتيجة لأسباب اجتماعيه كالانتقال من الريف إلى المدينة (هجرة داخلية) لغرض الدراسة أو لحصول على فرص للعمل (هجرة خارجية) لدافع سياسي	يحدث اللجوء لدوافع دينية أو طائفية أو بسبب المهنة أو نتيجة أراء سياسية
طبيعة الانتقال	يكون الانتقال بشكل قسري	اختيارية أو إجبارية	يكون بصورة إجبارية
الفئة	يكون النزوح بشكل اسري	يكون بصورة فردية	يكون بصورة فردية أو جماعية

المصدر: الجدول من عمل الباحثين بالاعتماد على المصادر والتقارير المزودة حول موضوع النزوح.

ثانيا، الحلول الوطنيـــة للنازحين في العراق...من العاجلة إلى المستدامة

إن الحكومات الوطنية مسؤولة بشكل ملزم في إيجاد حلول عاجلة للنازحين داخل أراضيها، ويتم الدعم والاستجابة لهذه الحلول عن طريق التشريعات والسياسات والخطط والبرامج التي وضعت كحلول عامة لجميع حالات النزوح في العالم وأنها تستجيب لواحدة من بين هذه الحالات كالآتي[3]:

- حالة العودة إلى محافظة الأصل (المحافظة التي نزحوا منها).
- حالة إعادة الإدماج في المحافظات التي نزحوا إليها.
- حالة إعادة التوطين في المحافظات التي يتم اختيارها لهم.

إن هذا الحراك السكاني حظي باهتمام كبير من قبل الحكومة العراقية وقد تم تشكيل أقسام أدارية ولجان وطنية عليا من أجل الاهتمام بالنازحين وحالة العودة أو إدماجهم أو توطينهم وبذلك يضمن حقوقهم وأمنهم الإنساني ومن بينها الآتي[4]:

- اللجنة العليا لإغاثة وإيواء النازحين وتم تشكيلها وفق قرار مجلس الوزراء 328 لعام 2014.
- مجلس الأمن الوطني المسؤول عن السياسة الوطنية لإدارة ملف النازحين بالتعاون مع وزارة الهجرة والمهجرين.
- خلية إدارة الأزمات في مكتب رئيس الوزراء.
- صندوق إعادة الإعمار للبنى التحتية في المناطق المتضررة.
- لجنة إعداد الخطة وإعادة إعمار المناطق المحررة والمتضررة جراء العمليات الإرهابية والحربية.

1- برامج الإغاثة وسياسات الاستجابة الإنسانية..مرحلة النزوح (حلول الأمد القصير).

أ- إجراءات الإغاثة:

تعد الأحداث التي مرت بها معظم المحافظات العراقية نتيجة سيطرة التنظيمات الإرهابية عليها بتاريخ 2014/6/10 وما نجم عنها من أزمة نزوح كبيرة من أشد وأصعب الأحداث في تاريخ العراق، إذ واجه سكان تلك المحافظات المسيطرة عليها من قبل الجماعات الإرهابية صعوبات كبيرة مست حاجاتهم الأساسية من مأكل وملبس ومسكن ومياه شرب وحقوقهم في الحصول على الخدمات الأساسية كخدمات الصحة والتعليم ، فكان من الضروري اتخاذ إجراءات الإغاثة والاستجابة الإنسانية السريعة العاجلة والضرورية من أجل تخفيف حدة الأثر الناجم عن تزايد نزوحهم وترك مدنهم ومساكنهم ومدارسهم وتقديم كل ما هو ضروري لتعويضهم عن ما تم فقدانه من حقوقهم الأساسية، وتبني برامج سريعة لإغاثة وإيواء النازحين، تتمثل تلك الإجراءات والحقوق بالنحو الآتي[5]:

- **توفير السكن الآمن:** إن توفير الملاذ الآمن لإيواء النازحين، يحول دون تعرضهم للخطر نتيجة الحرب وكذلك نتيجة ظروف البيئة في حالة ارتفاع درجات الحرارة في الصيف وانخفاضها وسقوط الأمطار في الشتاء، والعواصف وغيرها من الأمور البيئية التي تضر بسلامة النازحين.

- **توفير الأمن الغذائي:** توفير الغذاء الصحي والضروري للنازحين ومياه الشرب النقية والسلات الغذائية، فضلاً عن تزويدهم بالحصة التموينية، وإصدار بطاقات جديدة للنازحين الذين فقدوا مستمسكاتهم والوثائق التعريفية، للمحافظة على سلامة النازحين ومنع تعرضهم إلى سوء التغذية.

- **توفير الحقوق القانونية:** يتم تفعيل نظام الإحالات القانونية إلى الجهات المختصة، وتعزيز وجود الجهات القانونية والممثلين عنهم في مراكز الإيواء الكبيرة، إضافة للقيام بجولات ميدانية وعمل الاستبيانات وجمع المعلومات، وإقامة حملات توعية بالشؤون القانونية.

- **توفير الأمن الصحي:** تقوم الحكومة بتوفير المراكز الصحية للنازحين والقيام بجولات تلقيحية للأطفال أو الأمراض الوبائية، ونشر الثقافة الصحية بين النازحين، إلا أن أماكن إيواء النازحين قد تكون غير صالحة بيئيا ونتيجة اكتظاظها بأعداد كبيرة من العوائل النازحة تسبب في انتشار سريع للأمراض بين النازحين.
- **توفير فرص للالتحاق بالتعليم:** من حق النازحين أكمال المسيرة التعليمية سواء لطلاب المدارس أو الكليات، وتسهيل إجراءات التحاقهم عن طريق النقل أو الاستضافة، علاوة على أنشاء مدارس كرفانية، وتفعيل الدور الإعلامي الإيجابي للالتحاق بالمؤسسات التعليمية والتربوية.

- **توفير خدمات تجهيز المشتقات النفطية**[6] : على وزارة النفط القيام بإعداد وتنفيذ خطة تشغيلية مشتركة بالتعاون والتنسيق مع مجالس المحافظات، وبالاعتماد على البيانات المشتركة حول النازحين.
- **توفير خدمات النظافة والماء والصرف الصحي**[7]: قيام وزارة الإسكان مع وزارة البلديات والدفاع المدني وبالتعاون مع الحكومات المحلية بإعداد وتنفيذ خطة تشغيلية مشتركة لتأمين مياه الشرب وخدمات الصرف الصحي لجميع العوائل النازحة.

- **التنسيق بين الحكومة العراقية والتعاون الدولي[8]: قيام دائرة التعاون الدولي بالتنسيق بين شركاء التنمية المحليين والوكالات الدولية والدول المانحة لتحقيق تعاون أفضل واستثمار أمثل من أجل إنجاز المهام وفق السقوف الزمنية المرسومة لدعم وتقديم الأفضل للعوائل النازحة.**

ب- دور المؤسسات الحكومية في إغاثة النازحين:

كان من مسؤولية الحكومة العراقية توكيل ووضع وتنفيذ آليات إعادة النازحين إلى مناطق سكناهم الأصلي إلى اللجنة العليا لإغاثة وإيواء النازحين وبالتنسيق مع الجهات كافة بموجب أحكام البند 15 قرار مجلس الوزراء 99 لعام 2014، وإجراء متابعة ميدانية لأوضاع النازحين والعمل على إنهاء معاناتهم بموجب أحكام البند 3 قرار مجلس الوزراء 99 للعام نفسه. وبموجبه خصصت الحكومة العراقية مبلغ قدرة (1) مليار دينار وتم تمويل (861) مليار دينار من أجل دعم حالة العودة، وفي عام 2015 خصصت الحكومة المبلغ نفسه وتم تمويل (575) مليار دينار لدعم مساعي العودة التي أخذت تتصاعد في عام 2015 ، وقد شهدت حالة الاندماج دعماً حكومياً كإطار أساس لحل أزمة النزوح وهنا تم زيادة المنحة التي تقدمها الحكومة للنازحين من مليون دينار إلى (4) ملايين دينار لتمكين النازحين في التكيف مع الاندماج للمناطق التي نزحوا إليها وتعويضهم عن الأضرار التي لحقت بهم نتيجة النزوح، وأن الاهتمام الحكومي لا يقتصر في تقديم المنح المالية بل في توزيع السلة الغذائية والمواد المنزلية وتوافر الخدمات الصحية وفرص الالتحاق بالتعليم التي كلفت موازنة الدولة بمبالغ باهظة للحد من تداعيات الأزمة وتوافر إطار فعال للحلول العاجلة[9].

ومن أجل إثبات ومباشرة هذه الحقوق كان دور مؤسسات الحكومة العراقية على النحو الآتي:

- التخصيصات المالية للإغاثة والاستجابة الإنسانية للنازحين:

وفرت الحكومة العراقية التخصيصات المالية للنازحين في ظل الأزمة المالية التي يعيشها العراق، فقد بلغت التخصيصات المالية لغاية 31/12/2014 تقريبا (861) مليار دينار عراقي من أصل (1000) مليار دينار وبنسبة تمويل 86.1% بينما بلغت التخصيصات المالية سنوياً المقرة والمعدلة لمشروع إغاثة النازحين للمدة 2015–2017 لثلاث محافظات متضررة كما مبين في الجدول الآتي:

جدول (2)

التخصيصات المقرة والمعدلة لمشروع إغاثة النازحين 2015-2017 حسب المحافظات

مشروع إغاثة النازحين	2015	2016	2017
نينوى	124162.632	61343.356	مقرة 19676.6 معدلة 29745.6
الأنبار	مقرة 85325 معدلة 85325	مقرة 17500 معدلة 39500	مقرة 14620 معدلة صفر
صلاح الدين	46845.9	29598	مقرة 19953 معدلة صفر

المصدر: وزارة التخطيط، إعادة الإعمار والتنمية من أجل السلام المستدام، خطة التنمية الوطنية2018–2022، 2017، ص29.

كما قامت الحكومة العراقية بتخصيصها منحة بقيمة مليون دينار عراقي لكل عائلة نازحة، وقد أعلنت وزارة الهجرة والمهجرين بتاريخ حزيران عام 2015 وجود حوالي (575000) عائلة عراقية نازحة يربو على (3) ملايين شخص بعد تخصيص مبالغ وزارة الهجرة والمهجرين من الموازنة لعام 2015 بقيمة (2) ترليون و(400) ألف دينار عراقي لتلبية حاجات النازحين، تم توزيع المنح على العوائل النازحة عن طريق البطاقة الذكية التي أصدرتها الحكومة العراقية بالتنسيق مع دوائر الجنسية في وزارة الداخلية لاستصدار الوثائق الثبوتية الرسمية للنازحين [10].

- توفير الخدمات الصحية لإغاثة النازحين.

نظراً لمشكلة النزوح الكبيرة والمكتظة بالأفراد من كلا الجنسين (نساء،رجال) وبجميع الأعمار (أطفال، مراهقين، شباب، كبار السن)، ونتيجة الظروف البيئية غير الصحية والحالة المناخية المحيطة بهم من حر الصيف وبرد الشتاء، والذي أدى إلى انتشار الأمراض بشكل سريع بين النازحين ومنها (الجرب، الزكام، الاكزمة،... وغيرها) وهي من الأمراض المعدية، لذا كان من الضروري تدخل الحكومة في تقديم مضادات حيوية وأدوية من اجل التخلص من تلك الأمراض ومنع انتشارها بين النازحين[11].

قامت المؤسسات الصحية بتقديم خدمات الرعاية الصحية الأولية والثانوية للنازحين على مستوى المخيمات وأماكن تجمع وإيواء النازحين الأخرى طيلة المدة الممتدة من 2014–2017 ويمكن متابعة ذلك من خلال الجدول الآتي :

جدول (3)

خدمات الرعاية الصحية الأولية والثانوية المقدمة للنازحين وحسب المحافظات من عام 2014 لغاية 2017

المحافظة	عدد العوائل النازحة	% من المجموع	معدل الملقحين من الأطفال دون سن الخامسة	معدل الملقحين شهريا من الأطفال دون السنة	معدل الولادات السنوي
الانبار	143168	18.81	162401	41452	43117
بغداد	96516	12.68	137840	28377	31715
كركوك	94627	12.43	97488	27894	28117
ديالى	41650	5.47	38970	11766	12311

المصدر: وزارة التخطيط، إعادة الإعمار والتنمية من اجل السلام المستدام، خطة التنمية الوطنية2018-2022، 2017، ص30.

- توفير خدمات التربية والتعليم للنازحين[12]:

قامت المؤسسات التربوية والتعليمية من جانب عملها الإداري بتوفير فرصة الالتحاق بالتعليم لكافة النازحين وتسهيل أمور الطلبة الذين فقدوا مستمسكاتهم الثبوتية ومن أبرز ما قامت به المؤسسات التربوية والتعليمية الآتي:-

- ما يخص إجراءات المؤسسات التربوية: السماح لجميع الطلبة النازحين الالتحاق بالمدارس القريبة من المناطق التي نزحوا إليها فضلاً عن تزويدهم بحصص إضافية من القرطاسية لسد حاجتهم لكونهم طلبة متضررين.
- إنشاء مدارس (كرفانية) مؤقتة في المخيمات والاعتماد على كوادر تدريسية تربوية من النازحين.
- ما يخص إجراءات مؤسسات التعليم العالي: معالجة حالات الطلبة الدارسين في المحافظات المتضررة من خلال استضافتهم في الكليات أو المعاهد في المحافظات التي لم تشهد عمليات عسكرية لمواجهة جماعات إرهابية.
- إعفاء الطلبة النازحين من دفع أجور بدل السكن في الأقسام الداخلية في المحافظات العراقية.

ـ دور الشركاء الدوليين في إغاثة النازحين:

إن أزمة النزوح التي حدثت في 10 حزيران 2014 كانت أزمة كبيرة وممتدة جدا فاقت تكلفتها إمكانات الحكومة العراقية نتيجة مستوى الجريمة العظمى فضلاً عن استيلاء الجماعات المسلحة الإرهابية على ممتلكات الحكومة كالنفط وهذا أضعف من إيرادات الحكومة فضلاً عن زيادة أعداد النازحين وما يتطلب ذلك من استجابة سريعة لإيواء النازحين وتوفير كل ما هو ضروري للتخفيف من حدة الأزمة ولإنقاذ حياة العوائل النازحة لابد من تدخل جهات دولية مساندة للحكومة العراقية ومهتمة بقضايا حقوق الإنسان عن طريق مناشدة الحكومة الرسمية.

وفي هذا الصدد كان من أبرز أدوار الشركاء الدوليين لإغاثة ودعم النازحين بشكل سريع هي:

- المنظمة الدولية للهجرة IOM [13]: مع تصاعد أزمة النزوح في العراق وسيطرة العناصر الإرهابية على معظم المحافظات العراقية، أعلنت المنظمة الدولية للهجرة IOM أن الاستجابة لاحتياجات المتضررين أصبحت الأولوية القصوى للمنظمة الدولية للهجرة IOM، وفقا لنداء وكالة الأمم المتحدة للهجرة لأزمة العراق، فقد قدمت مساعدات غذائية وعينية بنحو (186) حصة موزعة على محافظة بغداد، وحوالي (1965) حصة عينية موزعة على (1965) عائلة نازحة في محافظة بابل، وفي محافظة ميسان وزعت منظمة IOM (174) حصة عينية على (174) عائلة نازحة، أما في محافظة البصرة فقد وزعت (150) حصة عينية على (150) عائلة نازحة، فكان لها دور المساعدة أيضاً في محافظة ذي قار وزعت (715) حصة عينية على (715) عائلة نازحة، ولا يختلف الحال في محافظة القادسية وزعت (150) حصة عينية على (150) عائلة نازحة، جميع تلك المساعدات قدمت في عام 2015، كان عمل تلك المنظمة بالتنسيق مع وزارة الهجرة والمهجرين، والجدول الآتي يبن ذلك بوضوح .

جدول (4)

دور المنظمة الدولية للهجرة IOM لمساعدات النازحين في عدد من المحافظات العراقية لعام 2015

المحافظة	نوع المساعدات	عدد المساعدات	عدد العوائل المستلمة
بغداد	مساعدات غذائية وعينية	186	186
بابل	مساعدات عينية	1965	1965
ميسان	مساعدات عينية	174	174
البصرة	مساعدات عينية	150	150
ذي قار	مساعدات عينية	715	715
القادسية	مساعدات عينية	150	150

المصدر: وزارة الهجرة والمهجرين، قسم التنسيق : النشاطات: توزيع المساعدات، دائرة شؤون الفروع، ع2016، ص1,2.

- اللجنة الدولية للصليب الأحمر: نجحت اللجنة الدولية للصليب الأحمر في تقديم الكثير من المساعدات للنازحين وذلك بالتعاون والتنسيق مع وزارة الهجرة والمهجرين، إذ إنها قدمت مساعدات غذائية لـ (114)عائلة نازحة في محافظة ميسان، كما أنها قدمت منح مالية لـ (661) عائلة نازحة في محافظة البصرة، أما محافظة ذي قار فقد وزعت مواد غذائية على (47) عائلة نازحة، فضلاً عن توزيعهم المنح المالية على (903) عائلة نازحة، كانت تلك المساعدات المقدمة للنازحين في العراق عام 2015 [(14)].

- برنامج الغذاء العالمي: بدأ برنامج الأغذية العالمي التابع للأمم المتحدة بتوفير قسائم غذائية لمساعدة نصف مليون عراقي نزحوا بسبب النزاع الذي حدث في 10حزيران 2014 ، كما يتيح النظام للمستفيدين اختيار طعامهم بأنفسهم وتحديد أولويات احتياجاتهم الخاصة، وبفضل التبرع من اليابان بمبلغ قدره 5 ملايين دولار أمريكي وتبرع ألمانيا بمبلغ 2.2 مليون دولار أمريكي، بدأ البرنامج توزيع القسائم الغذائية في قضاء سوران في محافظة أربيل ، وصل عدد المستفيدين إلى 500 من النساء والرجال، كما ساعد برنامج الغذاء العالمي في إغاثة سريعة بنحو 240000 شخص نزحوا بسبب الصراع الذي حصل في محافظة الأنبار في العراق قبل موجة النزوح العظمى 2014 [(15)].

- منظمة اليونيسيف: قدمت منظمة اليونيسيف المساعدات للنازحين وبالتنسيق والتعاون مع وزارة الهجرة والمهجرين، إذ ساعدت نحو 1400 عائلة نازحة في محافظة ذي قار بتقديم مواد عينية بقدر 1400 حصة ، فضلاً عن توزيع المساعدات العينية في محافظة القدسية بنحو (4000) حصة على (5600) عائلة نازحة[(16)].

- **منظمة الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين UNHCR[17] : قامت منظمة UNHCR بالتعاون والتنسيق مع وزارة الهجرة والمهجرين بتقديم المساعدات للنازحين في العراق بعد أزمة 2014 وتتمثل تلك المساعدات بمواد عينية تتمثل (بطانية، دوشك، وسادة، مروحة، مدفئة، سلة صحية) ، تم توزع تلك المساعدات للنازحين في محافظة بابل وهي (3063) مواد عينية على (2724) عائلة نازحة، وفي محافظة ميسان تم توزيع (1535) حصة عينية على (1535) عائلة نازحة، اما في البصرة فقد وزعت (95) حصة عينية على (205) عائلة نازحة، كما في ذي قار وزعت (250) حصة عينية على (250) عائلة نازحة، فضلاً عن ذلك قدمت المفوضية السامية لشؤون اللاجئين UNHCR مساعدات عينية بنحو (120) حصة على (120) عائلة نازحة في محافظة المثنى.**
- **منظمة الأمم المتحدة UN: تعد منظمة UN من المنظمات العالمية التي تقوم بدورها في تقديم المساعدات الإنسانية والاغاثية كاستجابة سريعة في حالات الأزمات الطارئة . ومن أبرز نشاطاتها قامت منظمة UN وبالتنسيق والتعاون مع وزارة الهجرة والمهجرين بتوزيع منح مالية على (200) عائلة نازحة في محافظة البصرة ، كما وقامت بنقل أكثر من 7000 خيمة جواً إلى اربيل من اجل مساعدة النازحين من المتضررين في محافظة الموصل نتيجة النزاعات والعمليات العسكرية، وقد قدرت المنظمة نسبة 55% من النازحين داخلياً هم من الأطفال، كما وقامت المنظمة بتوزيع 150 حزمة من المواد غير الغذائية المنقذة للحياة للعوائل النازحين في قاطع المحمودية في جنوب بغداد[18] .**
- **منظمة الصحة العالمية [19]: قامت منظمة الصحة العالمية وبالتعاون مع السلطات الصحية الوطنية بتسريع تدابير التأهب والاستجابة للنازحين القدمين من الموصل، إذ يتم ذلك عن طريق توافر العيادات الطبية المتنقلة وعددها 46 عيادة، ونشر الفرق الصحية الجوالة بعدد 45 فريقاً، و26 سيارة إسعاف في عدد من المناطق ذات الأولوية في جميع أنحاء العراق، كم عملت على توافر الأدوية والإمدادات المنقذة للحياة لأكثر من 350 ألف مستفيد وتشمل أدوية الأمراض المزمنة وعلاج أمراض الإسهال، وقامت المنظمة بتدريب 90 عاملاً طبياً في المحافظات المتضررة ، والاهتمام الخاص بعلاج الأشخاص الذين يتعرضون للمواد الكيميائية وإزالة التلوث الذي قد تحدثه هذه المواد الكيميائية.**

2- برامج إعادة الاستقرار للمناطق المحررة
مرحلة العودة (حلول الأمـــد المتوسط)

أ- معنى الاستقرار

ورد مصطلح الاستقرار في القران الكريم بقوله تعالى "ولكم في الأرض مستقر ومتاع إلى حين" (سورة الاعراف، الاية 24). يقصد بالاستقرار هو الثبات والتوطيد . إن الاستقرار كلمة لها معنى عميق مهم في تحديد المصير لا يمكن أن تستقيم الحياة دونها، فهي مطلب منشود، وحاجة ملحة، وغاية لا يمكن أن يستغنى عنها أحد، وإن الاستقرار يدل على الأمن والطمأنينة في ذلك المكان المستقر به الشخص، وهي نعمة كبرى يمن الله بها على عباده في حين أن فقدانه بلاء وامتحان، لذا فإن الاستقرار مقياس أساس في كل شيء ووجوده سبب في النجاح، وفقدانه يؤدي إلى فشل عظيم وارتباك خطير في السير الأمن في الحياة، لان بانعدامه انعداما لقيمة الحياة الحقيقية، كما أن استقرار المجتمع صغيره وكبيره أساس للنهضة، وأن عدم الاستقرار المجتمع الصغير (المحافظة) يؤدي إلى عدم الاستقرار المجتمع الأكبر (الدولة) [20].

إن إجراءات إعادة الاستقرار للمناطق المحررة من التنظيمات الإرهابية والمؤمنة كلياً، تعد شرطاً ضرورياً وأساسياً لإعادة العوائل النازحة وتكاد تكون هذه العملية بمستوى الاستجابة الإنسانية من ناحية الأهمية وأحيانا تكون أكثر من ذلك [21].

وعليه فقد أصبح الاستقرار ضروري من اجل عودة النازحين إلى مناطق سكناهم وحدوث حراك سكاني عكسي، وبذلك شهد العراق عودة النازحين واستقرارهم إلى مناطق سكناهم وأخذت أعدادهم في تزايد حتى وصل إلى 41% عام 2017، بفضل جهود الحكومة العراقية والشركاء الدوليين في تقديمهم الدعم لبرامج إعادة الاستقرار للمناطق المحررة لكي لا تحصل انتكاسة وعودة الأزمة مرة أخرى ومنع تكرار عودة النازحين، وقد أوضحت وزارة الهجرة والمهجرين حسب قاعدة البيانات أن هنالك زيادة في عدد العوائل النازحة العائدة إلى مراكز مواطنهم الأصلية بعد تحريرها من العناصر الإرهابية، وذلك في عام 2015 إلا أن العودة لا تشمل جميع المناطق التي سيطرت عليها العناصر الإرهابية في ذلك العام لأنها كانت غير محرره، وان العودة تشمل المحافظات الست (ديالى، صلاح الدين، بغداد، كركوك، نينوى، الانبار).

الشكل(1)

عدد العوائل العائدة إلى مناطقهم المحررة حسب المحافظات لغاية 2017

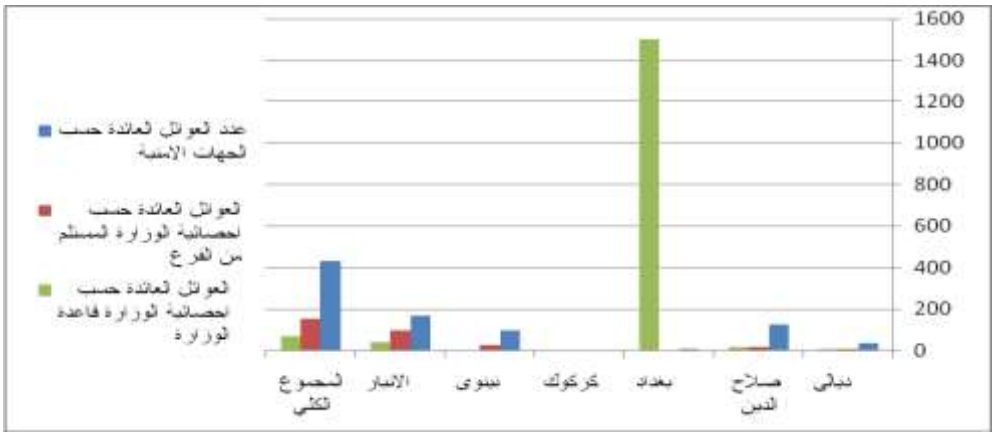

المصدر من عمل الباحثين استناداً إلى :وزارة الهجرة والمهجرين، دائرة شؤون العودة.

ب- جهود الحكومة العراقية في التنفيذ :-

تم وضع خطة لإعادة الاستقرار للمناطق المحررة من قبل الحكومة العراقية وبالتنسيق مع الوزارات والجهات الحكومية الأخرى من خلال تأهيل وإعادة تشغيل المشاريع التي تمس حياة الناس بشكل مباشر منها (الماء، شبكات الصرف الصحي، الكهرباء، الصحة، التربية، التعليم العالي)، وتم افتتاح عدة مشاريع متعلقة بـ(الماء، الكهرباء، الصحة، شبكات الصرف الصحي، التربية، طرق، جسور، دوائر القضاة) من قبل رئيس خلية إدارة الأزمات المدنية والسادة المحافظين في محافظات (نينوى، الأنبار، صلاح الدين، ديالى)، كما ساهمت في دعم جهود إعادة الاستقرار لسكان هذه المحافظات وبمبالغ مالية مصروفة من قبل الحكومة مع استمرار قوة القيد المالي في الموازنة الاتحادية لعام 2017 والتي بلغت مجموعها 339.531.691.515 مليار دينار[22]. كما موضح في الجدول الآتي:

جدول(5)

مجموع المبالغ المصروفة من قبل الحكومة العراقية لإعادة الاستقرار للمدن المحررةعام2017

ت	المحافظة	القطاعات المنجزة	المبلغ المصروف (مليار دينار)
1	نينوى	الإعمار والإسكان والبلديات العامة الكهرباء الصحة	9.4 87.3 1.2
2	الأنبار	الإعمار والإسكان والبلديات العامة الكهرباء الصحة	8.8 53.7 4.9
3	صلاح الدين	الإعمار والإسكان والبلديات العامة الكهرباء الصحة	33.7 54.6 7.8
4	ديالى	الإعمار والإسكان والبلديات العامة الكهرباء	50.8 27.1
المجموع			339.5

المصدر: الأمانة العامة لمجلس الوزراء، خلية إدارة الأزمات المدنية، ع2017، ص29.

ـ صندوق إعادة إعمار المحافظات المتضررة من العمليات الإرهابية[23]

ـ التأسيس:

يطلق على فعاليات صندوق إعادة الإعمار المحافظات المتضررة (عملية التنمية الطارئة في العراق) وإن الحاجة دعت إلى تأسيسه وفق المادة (28) من قانون الموازنة العامة الاتحادية رقم (2) والمعدل بالأمر الصادرعن مجلس الوزراء في 27 /2016/3 وقد نص قرار تأسيس الصندوق على الآتي[24]:

(يؤسس صندوق إعادة إعمار المناطق التي دمرها الإرهاب ويمول من المنح والمساعدات الدولية ويخصص له مبلغ أولي قدره (500) مليار دينار والمدرج ضمن جدول (9) الملحق بهذا القانون، ويهدف إلى إعادة إعمار وتأهيل المناطق المتضررة من العمليات والأفعال الإرهابية وإزالة آثارها بما يحقق الأهداف التنموية ومعالجة الأضرار في البنى الأساسية وتحقيق الأهداف الوطنية والإنمائية والاجتماعية والإنسانية لعملية إعادة إعمار المناطق المتضررة من العمليات الإرهابية).

ـ انجازات الصندوق للمدة من 2016/10/24 لغاية 2017/4/30.

تمت المباشرة بالعمل في الصندوق بتاريخ 24 /2016/10، تؤشر يوماً للإعلان عن بداية عمل الصندوق ويمثل نقطة الانطلاق للمرحلة الأولى في التنفيذ وبموجبة تم إعطاء الأولوية لإعادة إعمار المشاريع الصغيرة ذات النفع المباشر والسريع التنفيذ وذات الكلفة الواطئة، كما تركزت على مشاريع إعادة تأهيل مجمعات الماء وتأهيل المباني وردهات المستشفيات، انطلق العمل لإنجاز المشاريع في 2016/11/25 ، بلغ مجموع المشاريع المنجزة (152) مشروع موزعة على محافظة الأنبار بواقع (112) مشروعاً ومحافظة بابل (13) مشروعاً ونينوى (11) مشروعاً وصلاح الدين (4) مشاريع وبغداد (6) مشاريع في حين حصلت كركوك العدد الأقل (4) مشاريع.[25]

وفي عام 2017 وضعت خطة إستراتيجية لعمل الصندوق تضمنت الخطة تحديد أولويات المشاريع المتضررة والتي تتطلب إعادة إعمارها، ويتم ذلك بالتنسيق مع محافظي المحافظات المتضررة ورؤساء مجالس محافظاتها والوحدات الإدارية، وقد تم وضع معادلة لاحتساب نسب توزيع المبالغ والموارد المالية التي تصل الصندوق إلى المحافظات المتضررة لإعادة إعمارها سواء أنها كانت مخصصة من الموازنة الاتحادية أو المتأتية من مبالغ القروض والمنح الدولية لغرض توزيعها على المحافظات وفقا للمعايير الآتية:

1.حجم الأضرار. 2.عدد السكان للمناطق المتضررة. 3.المساحة الجغرافية.

جدول (6)

نسب توزيع المبالغ المخصصة لإعادة الإعمار المحافظات المتضررة عام2017.

ت	المحافظة	معيار حجم الاضرار	معيار السكان	معيار المساحة	المجموع	استحقاق المحافظة %
1	الأنبار	40	9	14	63	31
2	نينوى	35	18	5	58	29
3	صلاح الدين	17	8	4	29	14.5
4	ديالى	9	5	4	18	9
5	كركوك	9	5	3	17	8
6	حزام بغداد	3	5	2	10	5
7	شمال بابل	3	2	2	7	3.5

المصدر:وزارة التخطيط، إعادة الإعمار والتنمية من اجل السلام المستدام، خطة التنمية الوطنية 2018–2022، ع2017

ت- جهود الشركاء الدوليين في التنفيذ :-

في 10 حزيران 2014 ، نزح أكثر من (5) ملايين شخص داخلياً بسبب النزاع الدائر في العراق نتيجة العمليات الإرهابية (داعش) وبعد سنتين من العمليات العسكرية وما قامت به من تحرير العديد من المناطق المسيطرة من قبل العناصر الإرهابية، يسرت الحكومة العراقية عودة حوالي 1.8 مليون شخص بمساندة من مشروع لإعادة الاستقرار للمناطق المحررة المقدم من قبل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في حزيران 2015 [26].

علماً أن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي جاء من أجل مساندة الحكومة العراقية لتعزيز قدرتها على الصمود وتلبية احتياجات إعادة الاستقرار والعودة الآمنة والمستدامة للنازحين إلى مدنهم وفق مجموعة معطيات ذات اولولية[27]:

1. **إعادة تأهيل المدارس والمراكز الصحية والمباني الإدارية.**
2. **إصلاح البنى التحتية العامة الأساسية والأشد إلحاحا.**
3. **تقديم منح نقدية لمنشآت الأعمال لتعيد فتح أبوابها.**
4. **فتح مسارات نقل وإنعاش المدن المحررة.**
5. **الإتاحة المسبقة للتجهيزات الطبية المنقذة.**
6. **إعادة شبكات الكهرباء والصرف الصحي.**
7. **تشغيل فرق عمل لإزالة الأنقاض.**
8. **سرعة إعادة تأهيل خدمات المياه.**

كما أن فترة مشروع الأمم المتحدة الإنمائي تمتد من آيار 2015 لغاية كانون الأول 2018 ورافق المشروع برنامج على شكل تدخلات سريعة تتمثل (ببرنامج الصمود والتكيف والاستجابة للأزمات) وكلاهما يكفلان المجتمعات المحلية المتضررة من النزاع وفقاً لمؤشر عدد العائدين إلى مناطقهم المحررة[28].

تولى مشروع إعادة الاستقرار التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي تنفيذ 1208 مشروعا في 23 مدينة في خمس محافظات عراقية ، أكثر من ربعها في محافظة الموصل وهي المدينة التي كان يسكنها قبل اندلاع النزاع 1.4 مليون نسمة موزعين على 8 مناطق إدارية، أصبحت في أيدي العناصر الإرهابية ويعد تحدياً غير مسبوق لقوات الأمن العراقي في استعادة المدينة وحماية المدنيين وإعادة النظام، نزح منها حوالي مليون مدني من سكانها منذ اندلاع النزاع، منهم 700 ألف لم يعودوا بعد، ألحقت معركة الموصل أضراراً كبيرة بمرافق المياه والصحة

والكهرباء والتعليم كان تدميرها جزئيا لبعض المناطق وكليا للأخرى، إلا أنها تركت أجزاء كثيرة من المدينة محرومة من الخدمات الضرورية[29].

3ـ وثيقة الإطار العام لخطة إعادة الإعمار والتنمية للمناطق المتضررة 2018 ـ 2027 ... مرحلة البناء والتثبيت: حلول الأمد الطويل:

تعد هذه وثيقة بوصلة المسار لمرحلة البناء والتثبيت والتي أصدرها قرار مجلس الوزراء رقم (259) لعام 2017، نص هذا القرار على اعتماد وثيقة الخطة الوطنية لإعادة الإعمار والتنمية للمحافظات (إطاراًعاماً) للخطط القطاعية والمكانية للمحافظات المتضررة نتيجة العمليات الإرهابية وبما ينسجم مع خطة التنمية الوطنية 2018–2022 واعتبارها الرؤية الحكومية الرسمية محلياً وخارجياً[30].

أ. رؤية الوثيقة:

انطلقت الوثيقة من رؤية مفادها " تعافي المحافظات المتضررة جراء العمليات الإرهابية والحربية (بغداد، نينوى، صلاح الدين، كركوك، ديالى، بابل) وفقا لمقياس المؤشرات الوطنية الاجتماعية والاقتصادية للحقوق والخدمات في سنة الهدف 2027 وتنميتها مهمة وقضية وطنية، وتعد أمراً ضرورياً وأساسياً من أجل تمكين الدولة العراقية للعيش والازدهار والحيلولة دون تصاعد الصراعات والانتكاس إلى العنف، وتدعيم السلام المستدام لبيئة آمنة ومستقرة وحياة كريمة وسكن ملائم" [31].

ب. المبادئ التوجيهية الوطنية للخطة:

إن الإطار العام للخطة يتبنى مجموعة مبادئ توجيهية وطنية تتمثل بالآتي[32]:

1– بناء الإنسان يعد الإنسان هدفاً ووسيلة للتدخل في مرحلة إعادة الإعمار والتنمية لكافة المناطق والمحافظات المتضررة جراء العمليات الإرهابية والحربية، لذا فإن الأولوية تعافي السكان وتقويه المنعة البشرية لديهم بجميع الفئات العمرية سواء كانت نفسياً وصحياً واجتماعياً،واستعادة كرامتهم وحرياتهم الشخصية وتعويضهم خسائرهم يجعلهم الشعور بحقوق الإنسان.

2– التكامل التخطيطي وطنيا يتم ربط خطة إعادة الإعمار بخطط التنمية الوطنية (2018–2022)، (2023–2027) واستعادة مقومات الحياة الكريمة والتخفيف من المعاناة

الإنسانية لسكان المحافظات المتضررة، ومراعاة التخطيط الحضري والعمراني للمدن والمناطق قيد إعادة الإعمار لضمان تحقق أهداف أجندة التنمية المستدامة 2030.

3- الدولة التنموية إن الدولة لها دور تنموي من خلال مشاركتها الواسعة محليا وخارجيا، وعبر الوزارات، المحافظات والتشكيلات واللجان المختلفة (اللجان العليا لإغاثة وإيواء العوائل النازحة، خلية إدارة الأزمات المدنية، صندوق إعادة الإعمار للمناطق المتضررة جراء العمليات الإرهابية، اللجنة المركزية لتعويض المتضررين جراء العمليات الإرهابية) وأيضاً بمشاركة من قبل الحكومات المحلية، المرجعيات ومؤسسات الأوقاف الدينية ومنظمات المجتمع المدني، والمنظمات الدولية كل هذا يعزز دورها التنموي في مرحلة إعادة الإعمار.

4- الشمولية وفق مبدأ الرعاية الاجتماعية تسعى الحكومة إلى تقديم إجراءات الحماية الاجتماعية والقانونية والدعم النفسي، كما وتتولى الخطة برامج التدخلات الدائمية أو المرحلية المؤقتة بالشرائح الأكثر ضرراً والتخفيف من معاناتهم نتيجة الأزمة وبالأخص(النساء، الأطفال، الأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة، المطاردون، المشردون، كبار السن).

5- منهج الحق في العودة والاندماج يضمن للنازحين الحلول المستدامة ومنها العودة الطوعية ومنع التغيير الديمغرافي وضمان العيش الآمن للمناطق المحررة، فضلاً عن الاندماج المحلي وفق مقتضيات السلامة والأمن على المدى الطويل كما ويضمن ممارسة الحريات والحقوق التي كفلها الدستور العراقي عام 2005.

6- المشاركة تعزيز قدرات الشباب الأساسية يساهم في تحقيق أقصى الامكانيات في تنفيذ خطة إعادة إعمار المناطق المتضررة وتنمية مناطقهم، وتوسيع نطاق الفرص المتاحة من أجل تحقيق الذات اقتصاديا واجتماعيا، هذا يعزز من مواطنتهم ويرسخ أسس السلام المستدام.

7- حوكمة الأزمات اعتماد مبدأ توظيف الأزمات واستثمارها كفرص تنموية وعن طريقها تتحقق الكفاءة في الوضع القائم في المدن والمناطق قيد الإعمار والتنمية من اجل تحقيق أهداف أجندة التنمية المستدامة 2030، كما أن إرساء أسس ومبادئ الحوكمة الرشيدة يضمن الحد من التعرض للمخاطر وتقوية المنعة البشرية لسكان المناطق المتضررة.

ت- النطاق الزمني للتطبيق:

يمتد النطاق الزمني لتطبيق خطة إعادة الإعمار والتنمية مدة عشرة سنوات (2018-2027) ويترتب على ذلك تضمين وأدراج مضامين الإطار العام ضمن خطتي التنمية الوطنية للسنوات العشرة القادمة، وقد توزعت محاور الأستهداف على أربعة محاور وهي[33]:

المحور الأول: المصالحة الوطنية وبناء السلام.

المحور الثاني: التنمية البشرية والاجتماعية.

المحور الثالث: البنى التحتية الأساسية.

المحور الرابع: التنمية الاقتصادية.

ث- البرنامج الزمني لتنفيذ ومراقبة الخطة:

تمثل الخطة التنفيذية المزمع أعدادها وفقا لوثيقة الإطار العام لخطة إعادة الإعمار والتنمية للمناطق المتضررة جراء العمليات الإرهابية والحربية تعد خارطة طريق تنفيذية بعيدة المدى (عشرسنوات)وهي امتداد لخطتي التنمية الوطنية (2018-2022) و(2023-2027)، وبالتالي فإن عملية التنفيذ ومراقبة الأداء وتقييم الانجاز تمثل معياراً مهماً من أجل تحقيق الأهداف المرسومة وإنجاز المهمة والجدول الآتي يبين البرنامج الزمني للإجراءات والخطوات التنفيذية لخطة إعادة الإعمار والتنمية.

جدول (7)

البرنامج الزمني للإجراءات والخطوات التنفيذية لخطة إعادة الإعمار والتنمية للمدة (2017-2026)

البرنامج الزمني													
ت	المحور التنفيذي للخطة	الخطوات التفصيلية	2017		2018		2019	2020	2021	2022	2023	2024	2025	2026
1	تسمية وتحديد جهات القيادة والإشراف والتخطيط والتنفيذ والمتابعة	تسمية جهة القيادة والتوجيه والتنسيق الدولي												
		تسمية جهات التخطيط والتنفيذ والمتابعة												
		تسمية الجهات الاستشارية ودعم بناء القدرات الفنية												
2	إعداد الدراسات والإحصائيات والتخطيط الأولي	حصر الأضرار والخسائر												
		تقييم وتقدير الاحتياجات												
		إعداد الدراسات الأولية												

3	إعداد البرامج والمشاريع والخطط التفصيلية	الدراسات التفصيلية													
		دراسات الجدوى، المخططات التفصيلية													
		وثائق المناقصات العقود													
		طرح العطاءات													
4	التهيئة والتنفيذ والتعاقدات	مشاريع التنمية البشرية													
		مشاريع البنى التحتية													
		مشاريع التنمية الاقتصادية													
5	متابعة تنفيذ الخطة وتقييم الإنجاز	التوثيق والتقارير													

لمصدر:وزارة التخطيط، وثيقة الإطار العام للخطة الوطنية لإعادة الإعمار والتنمية للمحافظات المتضررة جراء العمليات الإرهابية والحربية، تموز– 2017، ص16.

ث- مسيرة إعادة الإعمار والتنمية بعد مؤتمر المانحين في الكويت 2018 :-

تم انعقاد مؤتمر المانحين في دولة الكويت بتاريخ 14-2018/2/12 ولمدة ثلاثة أيام، لإعادة إعمار العراق وبمشاركة 76 دولة ومنظمة إقليمية ودولية و51 من الصناديق التنموية ومؤسسات مالية ودولية و107 منظمة محلية وإقليمية ودولية من المنظمات غير الحكومية و1850 جهة مختصة من ممثلي القطاع الخاص (شركة عالمية)، تعهدت الدول المشاركة في

مؤتمر الكويت لإعادة إعمار العراق بتقديم المساعدات على شكل قروض وتسهيلات ائتمانية واستثمارات من أجل إعادة بناء ما دمرته الحرب، وصلت تعهدات الدول المانحة في اليوم الثالث والختامي لمؤتمر إعادة إعمار العراق إلى نحو 30 مليار دولار[34] .

إن المساعدات التي قدمت للعراق خلال مؤتمر المانحين في الكويت توزعت بين منح مالية حوالي (1.466) مليار دولار، وبين قروض سيادية حوالي (16.510) مليار دولار، وقروض غير سيادية (6.930) مليار دولار، لعلها تنهض بالواقع الأليم في العراق في تنمية المناطق المتضررة جراء العمليات الإرهابية والشكل البياني الآتي يبين نسب تلك المساعدات.

الشكل (2)

نسب المنح والقروض السيادية وغير السيادية في مؤتمر الكويت 2018 (مليار دولار)

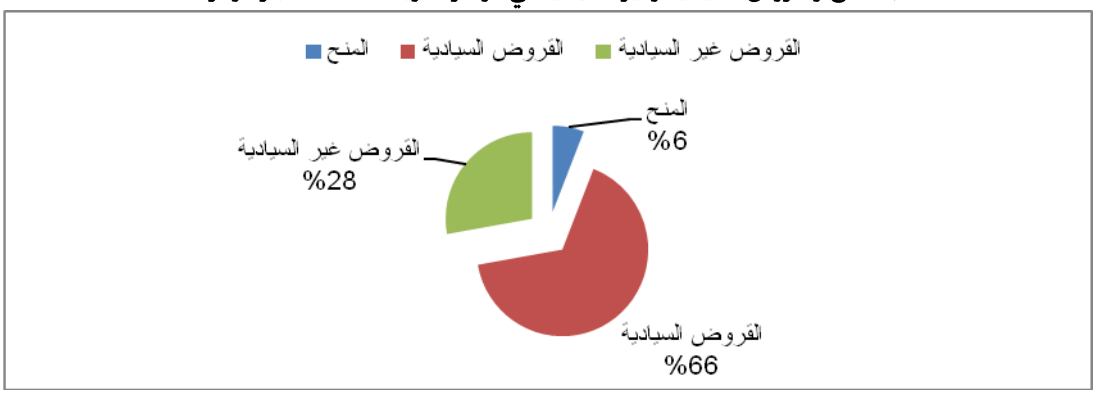

المصدر: بالأرقام الدقيقة..مؤتمر الكويت للدول المانحة – البينة نيوز، وثيقة الكترونية متاحة على الموقع: albayynanews.com

أما بخصوص ما تمخض من نتائج وترتيبات حكومية بعد مؤتمر المانحين في الكويت هو الآتي:-

- <u>الترتيبات المؤسسية والتنفيذية وآلياتها[35]:</u>

أ- نهج تنسيقي ومركز لتسيير التنفيذ والتنسيق بين الحكومة والشركاء الدوليين والجهات الفاعلة.

ب- نظام رقابي متخصص يراقب استخدام الأموال العامة والمساعدات الاغاثية.

ت- الآليات المؤسسية للتنسيق والرقابة.

تتم إدارة المهمة من خلال :

-اللجنة العليا للإعمار والاستثمار: برئاسة رئيس الوزراء لضمان زخم البناء وديمومته.

-اللجنة التنفيذية للإعمار والتنمية: برئاسة وزير التخطيط، صندوق إعادة الإعمار،

-وحدة التنسيق والدعم: تتولى دعم اللجنة التنفيذية، من خلال دعم التنسيق من الوزارات والمانحين والمحافظات، ضمان تدفق المعلومات، توفير حلول سريعة ومرنة للمشاكل.

والشكل الآتي يوضح عمل أدارة المهمة:

مخطط (1)

يوضح الدور المؤسسي والتنفيذي في خطة إعادة الإعمار والتنمية

اللجنة العليا للإعمار والاستثمار ⟵ اللجنة التنفيذية للإعمار والتنمية ⟵ وحدة التنسيق والدعم

- **إطار الرصد والمساءلة [36] :-**

مخطط (2)

ما يتضمنه إطار الرصد والمساءلة

يتضمن إطار الرصد والمساءلة :-

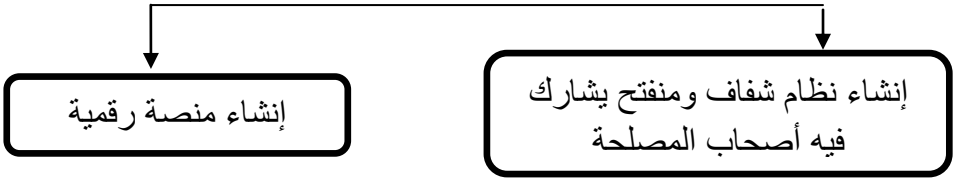

سيتم تعضيد عملية الرصد والمساءلة باستخدام التكنولوجيا ومشاركة المواطنين من خلالها سيتحقق:

1-تمكين السكان من الدخول في حوارات تتعلق بالإصلاح.

2-متابعة ورصد التقدم المحرز.

3- تقديم معلومات عن الأنشطة والبرامج.

إستراتيجية التمويل[37] :-

مخطط (3)

إستراتيجية التمويل ومصادرها

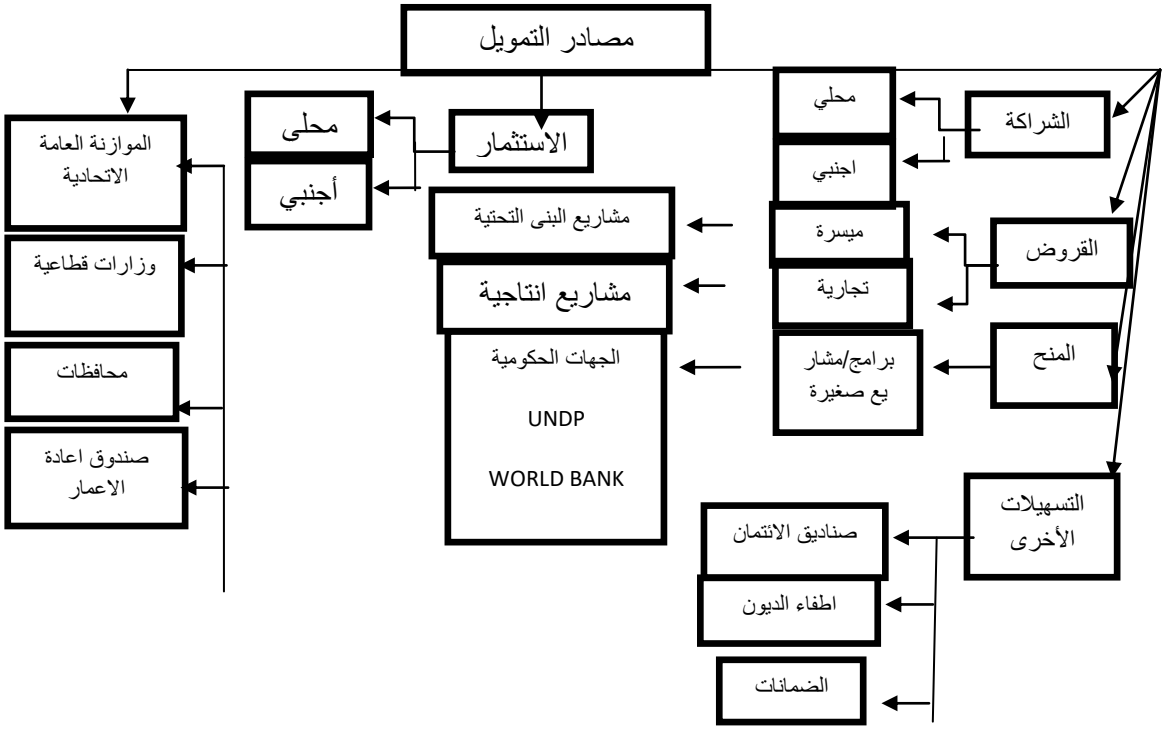

- **<u>مبادئ نهج التمويل</u> [38] :-**

تتضمن مبادئ نهج التمويل الآتي:

أ- الوضع المالي في العراق غير قادر على تغطية متطلبات المرحلة القادمة.

ب-مساهمات ممولة من الشركاء

مخطط (4)

مبادئ منهج التمويل

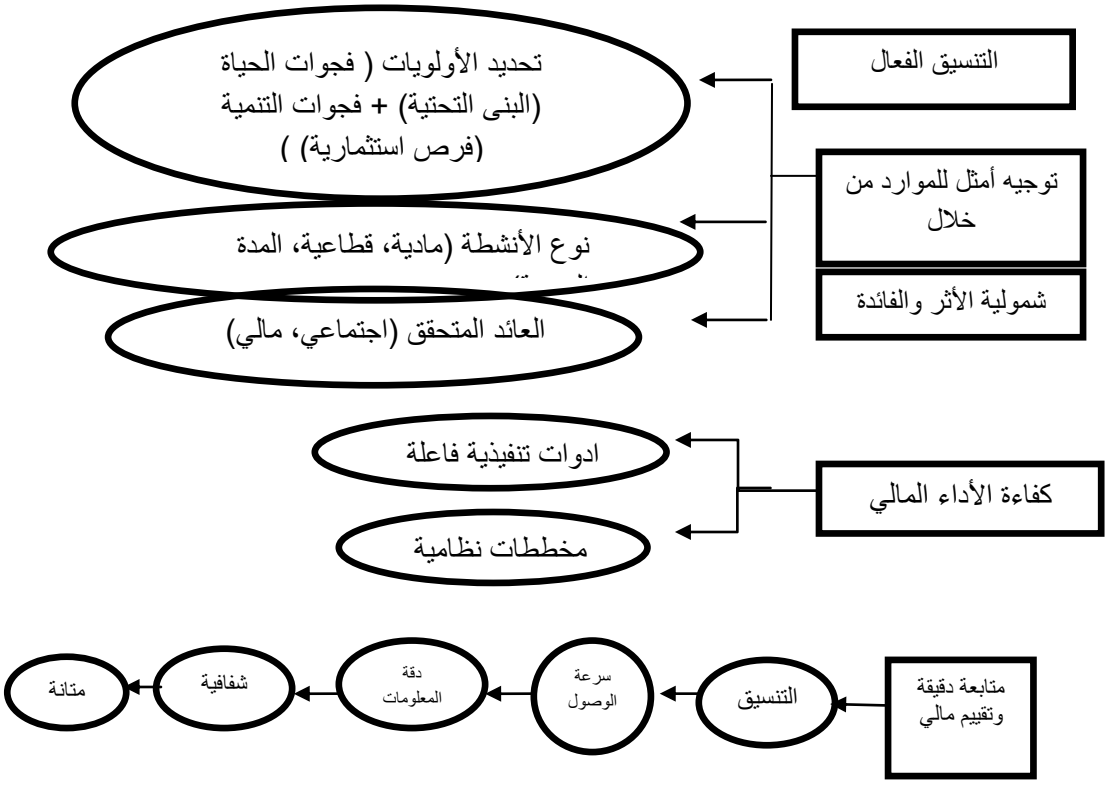

ثالثا: الاستنتاجات والتوصيات:

الاستنتاجات

إن سياسات الاستجابة الإنسانية وبرامج الإغاثة من قبل الحكومة العراقية والمنظمات الدولية متعددة ومتنوعة، ولكن غياب النظرة الواحدة والجهد التكاملي عند تنفيذ البرامج عمل على بعثرة النتائج، وبالتالي سعت الحكومة العراقية إلى تجاوز السلبيات عن طريق زيادة التخصيصات المالية وتحسين الأداء والقفز على الثغرات لذا فقد أتخذت ثلاثة اتجاهات كحلول مستدامة وهي:

- **الأول** : **الإغاثة والاستجابة السريعة وإشباع الحاجات الأساسية للنازحين من (طعام، شراب، إيواء)/مرحلة النزوح.**
- **الثاني: توافر متطلبات إعادة الاستقرار للمناطق المحررة/مرحلة العودة.**
- **الثالث:وضع خطة إعادة إعمار والتنمية للمناطق المتضررة/مرحلة البناء والتثبيت.**

1. **يعد تحرير الأراضي العراقية من سيطرة التنظيمات الإرهابية انتصارا محفزا لعودة العوائل النازحة إلى مناطق سكناهم فإزداد أعداد العائدين إلى نسبة 41% عام 2017 ، مما أفرز مرحلة جديدة من متطلبات العودة والاستقرار وإعادة الإعمار.**
2. **أدت بعض عمليات إعادة الإعمار إلى تجاهل جزء كبير من التاريخ والهوية العراقية، إذ تم التركيز على الحاجات الضرورية والأساسية لمتطلبات النازحين (الطعام، الشراب، المأوى)، على حساب عناصر البيئة الحضرية، والسبب وراء ذلك هو حجم العمل الكبير في الوقت القصير وعدم وجود خطة إستراتيجية للتعامل مع إعادة الإعمار للمناطق المتضررة جراء العمليات الإرهابية.**
3. **عدم وجود جهات تنفيذية ولجان دولية متعددة ومتنوعة تكون مسؤولة عن وضع برامج استجابة وإغاثة سريعة للنازحين ما أثر على نسب الانجاز والمبادرة في تقديم المساعدات الضرورية والسريعة لهم مما انعكس على درجة التغطية والشمول من ناحية المكان والزمان والأشخاص.**

التوصيات:

1. حوكمة إدارة ملف النازحين وبالشكل الذي يحقق :-
   - السلم المجتمعي.
   - المصالحة الوطنية.
   - العودة الكاملة.
   - إعادة الاستقرار.
   - إعمار وتنمية المناطق المحررة.
2. العمل على اقتطاع جزء من تخصيصات ستراتيجية التخفيف من الفقر وتوجيهها نحو تقديم الخدمات للأسر النازحة الفقيرة في المجتمعات المضيفة وبذلك تكون الستراتيجية مستجيبة لاحتياطيات الفقراء الجدد من النازحين.
3. وضع برنامج خاص من أجل تطوير قدرات ومهارات العاملين في مجال النازحين داخليا في الوزارات وكذلك الجهات ذات العلاقة في مجال الاستجابة لحالات الطوارئ وإدارة المخيمات.
4. التشجيع على تفاعل منظم ما بين الأطراف المسؤولة عن تحقيق السلام والتنمية للمناطق المحررة، ويقصد بها الدولة المجتمع المدني، المنظمات الدولية، القوى المجتمعية الفاعلة مع العشائر ووجهاء المحافظات.
5. تحقيق مشاركة مدنية لإعادة إعمار المناطق المحررة بما يعزز من قيم الانتماء واثبات الهوية وترك التمييز والتفرقة من خلال برامج تصاعدية ومستمرة للتنمية، فضلاً عن تعزيز ديناميكيات القوة في المناطق المحررة والمتمثلة بالقوة الفاعلة في المجتمع.
6. تجاوز أزمة التمويل المالي لمشاريع الاستقرار ومشاريع إعادة الإعمار والتنمية من خلال استثمارات الشركاء الدوليين.

المصادر:

(1) عبد الحسن لطيف حاتم، استرتيجية النزوح الداخلي لوزارة الهجرة والمهجرين في العراق، دبلوم عالي، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة بغداد، ع2015، ص9.

(2) ابتهال جبار محمد اللامي، الارتقاء بأدارة النزوح الداخلي في ظل الطوارئ والأزمات في وزارة الهجرة والمهجرين .دراسة حالة، رسالة ماجستير، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة بغداد، ع2016، ص23

(3) د.وفاء المهداوي،أزمة النازحين في العراق...خصائص الحالة وسياسات الاستجابة الانسانية للإغاثة وإعادة الاستقرار، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، العدد الخمسون، ع2016، ص125.

(4) المصدر السابق نفسه، ص127.

(5) خالد اسماعيل وآخرون، النزوح الكبير (أزمة النازحين في العراق بعد حرب داعش)، مركز بلادي للدراسات والأبحاث الإستراتيجية، ع2016، ص135.

(6) د. عدنان ياسين مصطفى، الاولويات والحاجات الأساسية للاستجابة الانسانية وإعادة الاستقرار، بحث مقدم إلى وزارة التخطيط، ع 2016، ص7.

(7) المصدر السابق نفسه، ص7.

(8) المصدر السابق نفسه، ص7.

(9) د.وفاء المهداوي، أزمة النازحين في العراق...خصائص الحالة وسياسات الاستجابة الانسانية للإغاثة وإعادة الاستقرار، مصدر سابق، ص128.

(10) وثيقة الكترونية متاحة على الموقع الالكترونية: http://www.alhayat.com

(11) وزارة الهجرة والمهجرين، دائرة شؤون الفروع، انجازات دائرة شؤون الفروع وفروعها ومكاتبها لعام 2014، ص18.

(12) خالد اسماعيل وآخرون، النزوح الكبير (أزمة النازحين في العراق بعد حرب داعش)، مصدر سابق، ص144.

(13) وزارة الهجرة والمهجرين، النشاطات: توزيع المساعدات،مصدر سابق، ص2،1.

(14) وزارة الهجرة والمهجرين، النشاطات: توزيع المساعدات،مصدر سابق، ص1،2.

(15) برنامج الغذاء العالمي يطلق مشروع القسائم الغذائية للنازحين العراقيين، وثيقة الكترونية متاحة على الموقع الالكتروني :ar.wfp.org

(16) وزارة الهجرة والمهجرين، النشاطات: توزيع المساعدات،مصدر سابق، ص2،1.
(17) المصدر السابق نفسه، ص2،1.
(18) المصدر السابق نفسه، ص2،1.
(19) وثيقة الكترونية متاحة على الموقع: www.unmultimedia.org
(20) دانية آل غالب، الاستقرار مفهوم نحتاجه، وثيقة الكترونية متاحة على الموقع الالكتروني: www.al-madina.com
(21) خالد اسماعيل واخرون، النزوح الكبير (ازمة النازحين في العراق بعد حرب داعش)، مصدر سابق، ص169.
(22) الأمانة العامة لمجلس الوزراء، خلية ادارة الأزمات المدنية، العراق، ع 2017، ص1.
(23) صندوق إعادة إعمار المناطق المتضررة ، تقرير عن انجازات صندوق إعادة إعمار المناطق المتضررة من العمليات الارهابية للمدة من 2016/10/24 لغاية 2017/4/30، ع2017، ص3،2.
(24) د. وفاء المهداوي، ازمة النازحين في العراق...خصائص الحالة وسياسات الاستجابة الانسانية للاغاثة وإعادة الاستقرار، مصدر سابق، ص131.
(25) صندوق إعادة إعمار المناطق المتضررة ، تقرير عن انجازات صندوق إعادة إعمار المناطق المتضررة من العمليات الارهابية للمدة من 2016/10/24 لغاية 2017/4/30، ع2017، ص4.
(26) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في العراق، مشروع إعادة الاستقرار للمناطق المحررة ، تقرير الربع الثاني 2017، ص4.
(27) وزارة التخطيط، إعادة الإعمار والتنمية من اجل السلام المستدام، مصدر سابق، ص30.
(28) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في العراق، مشروع إعادة الاستقرار للمناطق المحررة، مصدر سابق، ص1.
(29) المصدر السابق نفسه، ص4.
(30) د.وفاء المهداوي،الخريطة التنموية لإعادة إعمار وتنمية المحافظات المحررة من الارهاب،، مسودة ورقة عمل مقدمة إلى وزارة التخطيط، مصدر غير منشور، ع 2017، ص10.

(31) وزارة الهجرة والمهجرين، السياسة الوطنية لإدارة ملف النازحين في العراق، مصدر سابق، ص1.

(32) د. وفاء المهداوي، الخريطة التنموية لإعادة إعمار وتنمية المحافظات المحررة من الارهاب، مصدر سابق، ص11.

(33) وزار التخطيط، إعادة الإعمار والتنمية من اجل السلام المستدام، مصدر سابق، ص36.

(34) المشاركون في مؤتمر الكويت يتعهدون بمنح 30 مليار دولار لإعادة إعمار العراق، وثيقة الكترونية متاحة على الموقع الالكتروني: amp.france24.com

(35) د. وفاء المهداوي، إعادة إعمار وتنمية المحافظات المحررة من التنظيمات الارهابية، ورشة عمل عقدت في وزارة التخطيط 21-2018/2/22 لمناقشة الأوراق المالية لمسودة وثيقة الخطة التنموية الوطنية 2018-2022، مصدر غير منشور، ص15.

(36) المصدر السابق نفسه، ص16.

(37) المصدر السابق نفسه،ص 17.

(38) المصدر السابق نفسه، ص18.